مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرعن جامعة صبراتة بشكل الكتروني

محددات دور الجماعات غير الرسمية في ليبيا
في مبادرات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بتسوية الأزمة الليبية
The Role of Non-Official (Governmental) Groups in Libya in the UN Initiatives for Libyan Crisis Settlement

د. البشير الكوت
أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس

العدد السادس
ديسمبر 2019

رقم الايداع القانوني بدار الكتب الوطنية : 2017-139

دور الجماعات غير الرسمية في ليبيا
في مبادرات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بتسوية الأزمة الليبية
The Role of Non-Official (Governmental) Groups in Libya in the UN Initiatives for Libyan Crisis Settlement

البشير علي الكوت
أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس
Bkut12@gmail.com

ملخص الدراسة:

في عام 2011 م دخلت ليبيا حالة من عدم الاستقرار السياسي أدت في نهاية الأمر إلى سقوط النظام الحاكم منذ أكثر من أربعة عقود، ومنذ ذلك التاريخ ظل الاستقرار بعيد المنال في ليبيا، وقد بذلت منظمة الأمم المتحدة جهوداً كبيرة من أجل تحقيق ذلك الاستقرار وحل المشاكل القائمة بالتنسيق مع الأطراف المعنية، كما عملت المنظمة الدولية في بعض الأحيان بالتنسيق مع الجماعات غير الرسمية في ليبيا مثل منظمات المجتمع المدني والقبائل والجماعات المسلحة والأحزاب والتيارات السياسية، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حجم مشاركة الجماعات غير الرسمية في مبادرات الأمم المتحدة الخاصة بتسوية الأزمة الليبية.

Abstract:

In 2011, entered a state of political instability that ultimately led to the fall of the ruling regime which governed Libya for more than four decades. However, stability is still elusive in Libya. The UN tried to settle the Libyan crisis through coordination with non-official groups in Libya such as civil society organizations, tribes, armed groups and parties. This study aims to identify the extent of the participation of such non-official groups in the UN's initiatives to settle the Libyan crisis.

مقدمة:

لقد كان للأمم المتحدة دوراً كبيراً في الأزمة الليبية منذ بدايتها في فبراير 2011م، وبالرغم من أن ما حدث في ليبيا في ذلك العام يعد شأناً داخلياً إلا أن أخطاء النظام السابق في معالجة الأزمة سرعان ما حولها إلى قضية دولية، حيث صدر عن مجلس الأمن الدولي القرارين 1970م و1973م بشأن حماية المدنيين في ليبيا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ ظلت القضية الليبية

تحظى بمتابعة منظمة الأمم المتحدة حيث تم تكليف رئيس للبعثة الأممية من قبل الأمين العام لهذا الغرض، وظلت البعثة ترعى المبادرات الخاصة بحل الأزمة الليبية مع الأطراف المختلفة، فهل كان للتنظيمات غير الرسمية دور في مبادرات الأمم المتحدة الخاصة بتسوية الأزمة الليبية؟

في هذا البحث يتم تناول دور التنظيمات غير الرسمية في ليبيا من خلال مبادرات الأمم المتحدة الخاصة بتسوية الأزمة الليبية، منطلقين من فرضية ترى بأن هذه المبادرات لم توفق في التعامل مع هذه الجماعات بشكل سليم ولم تمنحها دوراً ايجابياً ما أثر على تسوية الأزمة الليبية سلباً، وقد تم في هذا البحث اتباع منهجية علمية تقوم على المنهج التحليلي الذي يقوم على تفكيك الظاهرة محل البحث إلى عناصرها الأولية بغية التعرف عليها والخروج بنتائج وتعميمات تصلح لتفسير الظاهرة محل البحث، واعتمدنا جملة من الاقترابات التي تساعد على التعرف على المشكلة أبرزها الاقتراب القانوني والاقتراب السوسيولوجي، واعتمد البحث على مصادر أولية من وثائق مثل قرارات مجلس الأمن والتقارير والكلمات والإحاطات والبيانات الصادرة عن مؤسسات واشخاص اعتباريين في المنظمة الدولية للتحقق من دور الأمم المتحدة بالخصوص، وتلك الصادرة عن التنظيمات غير الرسمية الليبية التي تتعلق بالأزمة الليبية.

من ناحية أخرى يتركز البحث بصورة رئيسية على الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011م إلى عام 2017م، وهي الفترة المتعلقة بمعالجة دور الأمم المتحدة في ليبيا، إضافة إلى بعض الإشارات المتعلقة بالمؤسسات غير الرسمية في ليبيا والتي تعود إلى فترات تاريخية تسبق الفترة المشار إليها.

وفي هذا البحث من الضروري تعريف مصطلح التنظيمات غير الرسمية وفق ما يتم استخدامه في هذه الدراسة، ودون الخوض في تفاصيل هذا المصطلح من الناحية الأكاديمية فإننا قد قمنا باستخدامه على اعتبار أنه يشير إلى كل الجماعات التي لا تعتبر جزء من مؤسسات الدولة الرسمية، وهي بالتحديد الأحزاب والقبائل ومنظمات المجتمع المدني والجماعات المسلحة.

وسوف يتم تناول الموضوع في مطلبين رئيسيين على النحو التالي:

المطلب الأول: الجماعات غير الرسمية في ليبيا ودورها السياسي.

المطلب الثاني: مبادرات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الليبية ودور الجماعات غير الرسمية فيها.

المطلب الأول: الجماعات غير الرسمية في ليبيا ودورها السياسي

كما أشرنا فإن التنظيمات غير الرسمية تعبير يذهب إلى الإشارة إلى تلك التنظيمات التي لا تتبع السلطات الرسمية أو لا تشكل جزءً من هياكلها، وتشمل التنظيمات جماعات مدنية تسعى لتحقيق أهداف مختلفة قد تكون سياسية (الأحزاب) أو لا تسعى نحو ممارسة السلطة فنكون أمام منظمات المجتمع المدني، كما تشمل تنظيمات ذات طبيعة اجتماعية إثنية (القبائل)، وهناك تنظيمات تقوم على استخدام القوة مثل الجماعات المسلحة التي انتشرت في ليبيا منذ عام 2011م، وهي متعددة التكوين والأهداف، وتختلف درجة فاعلية

كل جماعة من هذه الجماعات من مجتمع إلى آخر، وهذا ما يجعلنا نفرد هذا الجزء من البحث للتعرف عليها وعلى طبيعتها وتأثيرها وفاعليتها في ليبيا، وسوف نتناول دورها على النحو التالي:

أولاً – الأحزاب والتيارات السياسية:

تكاد تكون الثقافة والممارسة الحزبية للأفراد في ليبيا شبه معدومة، ويعود ذلك إلى عدم إتاحة الفرصة أمام الجماهير لممارسة النشاط الحزبي وإلى ترسَخ وتعمَق الثقافة القبلية البدائية في المجتمع الليبي، وتعود أولى المحاولات الحديثة لإنشاء أحزاب إلى منتصف الأربعينيات من القرن الماضي بعد انتهاء الاحتلال الإيطالي وبالتحديد خلال الإدارة البريطانية لليبيا، حيث ظهرت لأول مرة مجموعة من الأحزاب، ويلاحظ أن معظم هذه الأحزاب هي امتداد لأحزاب ظهرت في الدول العربية خاصة في مصر والأردن والشام.

في غرب ليبيا أو ما كان يعرف بولاية طرابلس برزت مجموعة من الأحزاب ومنها الحزب الوطني الطرابلسي والجبهة الوطنية المتحدة وحزب الكتلة الوطنية الحرة وحزب الاتحاد المصري الطرابلسي (1946م)، وهيئة تحرير ليبيا وحزب العمال الطرابلسي (1947م)، وحزب الأحرار (1948م)، وحزب المؤتمر الوطني الطرابلسي وحزب الاستقلال (1949م)، كما ظهرت في الشرق الليبي (برقة) مجموعة من الأحزاب من أهمها جمعية عمر المختار (1943م)، والجبهة الوطنية البرقاوية (1946م)، والمؤتمر الوطني العام (1948 م) (عميش، 2008).

أما بعد استقلال ليبيا في عام 1951م فربما كانت نظرة الملك إدريس السنوسي إلى الأحزاب باعتبارها عامل للفرقة في أوساط مجتمع تسيطر عليه القبلية، إذ ستتحول الأحزاب إلى أحزاب للقبائل مما يؤدي إلى الصراع والتناحر القبلي، فلم يكن المجتمع الليبي على دراية أو خبرة بالممارسة الحزبية ولذا فقد تم حظر تشكيل الأحزاب، غير أن ذلك لم يمنع من تشكيل بعض الأحزاب أو الانتماء لها أو التعاطف معها في الخفاء، ومن هذه الأحزاب التي تشكلت بالمخالفة جماعة الإخوان المسلمين التي بدأت أول نشاطها في ليبيا عام 1949 م عندما لجأ ثلاثة من قادة الجماعة من مصر إلى ليبيا، وحزب البعث العربي الاشتركي الذي تأسست أولى خلاياه في ليبيا في منتصف الخمسينيات، وحزب التحرير الإسلامي الذي تأسست أول خلية له عام 1964 م على يد صالح النوال المنشق عن تنظيم الإخوان، وحزب القوميين العرب الذي تأسست أولى خلاياه عام 1959 م، وفي آواخر الستينيات تم اعتقال قياداته ومحاكمتهم (عميش، 2008).

وقد كانت معظم الأحزاب تعمل بصورة سرية، كما كان المنتمون للأحزاب يمثلون نخب وشرائح مختلفة كالبرلمانيين وموظفي الدولة وبعض ضباط الجيش وغيرهم، وبعد انقلاب سبتمبر 1969 م الذي نفذته مجموعة من صغار الضباط في الجيش الليبي تم حظر وتجريم النشاط الحزبي (مجلس قيادة الثورة، 1972)، بل تم تصنيف النشاط الحزبي كعمل يرقى إلى درجة الخيانة (القذافي، الكتاب الأخضر)! وتم

الزج بالمنتمين للأحزاب في السجون منذ مطلع السبعينيات، وبذلك استمر غياب الأحزاب، وحُرمت الجماهير من التجربة الحزبية والوعي الحزبي على مدى أكثر من أربعة عقود.

وهكذا ظلت الأحزاب السياسية محظورة في ليبيا منذ الاستقلال وحتى عام 2011م بالرغم من مرور ليبيا بنظامين مختلفين هما النظام الملكي (1951م – 1969م) والنظام العسكري (1969م–2011م) فكلاهما لم يقتنع بالنظام الحزبي لأسباب مختلفة، وشهد عام 2011م نقلة جديدة في مجال التجربة الحزبية حيث تم إلغاء قانون تجريم النشاط الحزبي رقم 17 لسنة 1972، وصدر لأول مرة قانون لتنظيم الأحزاب (القانون رقم 29 لسنة 2012م) عن المجلس الوطني الانتقالي (وزارة العدل، 2012م)، غير أن خبرة السنوات القليلة الماضية كشفت عن مدى هشاشة وضحالة التجربة الحزبية في ليبيا، إذ لم يكن لهذه الأحزاب خبرة في العمل السياسي، ولم يكن لها دور بارز فيما تشهده ليبيا من تطورات، بما في ذلك مبادرات الأمم المتحدة الخاصة بتسوية الأزمة الليبية كما سنرى ذلك لاحقاً.

ثانياً – منظمات المجتمع المدني:

من المتعارف عليه أن منظمات المجتمع المدني لا تتعاطى العمل السياسي، وعادة ما تنص القوانين المنظمة للعمل المدني ومواثيق منظمات المجتمع المدني على ذلك، إذ لو سُمح لهذه المنظمات بالعمل السياسي فإنها ستكون قد تحولت تلقائياً إلى أحزاب سياسية، غير أن منظمات المجتمع المدني تكمل الدور الرسمي لمؤسسات الدولة، بل إن ما تقوم به هذه المنظمات قد يفوق أداء المؤسسات الرسمية في بعض الجوانب، كما أن ما يعزز دور منظمات المجتمع المدني هو عدم سعيها للربح وغلبة الطابع التطوعي على اسلوب عملها.

ومن الناحية العملية من الصعب تصور ظهور وتطور منظمات المجتمع المدني ورسوخها في مجتمع يتسم بالبدائية والقبلية وغياب الممارسات الديمقراطية ومفهوم الدولة المدنية، وبالرغم من أن بعض الدراسات تؤصل لبدايات الممارسات الخاصة بالمجتمع المدني إلى ما قبل استقلال ليبيا إلا أن الممارسات التي يشار إليها محدودة وبدائية ولا ترقى إلى المستوى المتعارف عليه اليوم في مجال منظمات المجتمع المدني، كما أن هذه المنظمات كان يُنظر إليها بعد الاستقلال نظرة الشك والريبة خاصة خلال فترة الحكم العسكري حيث قد تصل النظرة إليها إلى حد اتهامها بالعمالة للخارج.

أما القوانين التي نظمت عمل منظمات المجتمع المدني بعد انقلاب 1969م فقد انحصرت في قانونين، الأول هو القانون رقم 111 لسنة 1970م بشأن الجمعيات الذي حل محله القانون رقم 19 لسنة 2001م، وتكشف مراجعة نصوص القانون الأخير عن عدم مرونته وما يحاط به من تعقيدات، ومن ذلك على سبيل المثال اشتراط تشكيل المنظمات من 50 عضواً على الأقل (قانون رقم 19، 2001م).

ليس مطلوباً من منظمات المجتمع المدني على العموم أن تتعاطى الشأن السياسي، فذلك يتعارض مع طبيعة رسالتها واستقلاليتها، لكن في الحالة الليبية قد تساهم هذه المنظمات عبر ما قد تقدمه من مبادرات

بتسوية الأزمة، لقد كانت منظمات المجتمع المدني في ليبيا وربما لازالت محل شك وريبة من ناحية ولائها، فهي قد تتهم باختراق الأمن القومي للدولة، وهي في نظر البعض اجسام قاصرة عن فهم وتحقيق المصلحة العامة، ومما لا شك فيه أن ثقافة المجتمع المدني هشة وضعيفة وخاصة في جانب العطاء والتطوع، فالمجتمع الليبي مجتمع ريعي ينظر إلى الأمور في الغالب من جانب الربح والغنيمة.

ثالثاً – القبائل:

إن تدخل القبيلة في الشأن السياسي بشكل مباشر هو أمر مستهجن في عالمنا اليوم، فأسس الديمقراطية المعاصرة لاتقوم على التنظيمات القرابية الاجتماعية البدائية، لكن يمكن للقبيلة كما في الحالة الليبية أن تسهم بما لها من تأثير اجتماعي في الدفع باتجاه التوصل إلى تسوية للأزمة الراهنة. لم تؤدي القبيلة دوراً سياسياً مباشراً في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، وهذا لا ينفي تأثيرها المتفاوت في السلطة، بالرغم من استقلال ليبيا منذ أكثر من ستة عقود (ديسمبر 1951م) كدولة ملكية دستورية، وبالرغم من أن دستورها لا يتضمن أية أشارة للقبيلة إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن وصف المجتمع الليبي إلا بأنه مجتمع قبلي بامتياز، ولا وجود للفرد فيه خارج القبيلة (الكوت، 2017).

بعد استقلال ليبيا وخلال فترة الحكم الملكي ورغم غياب القبيلة دستورياً إلا أنها كانت حاضرة وبقوة في الممارسة السياسية، فالأسرة السنوسية قائمة أساساً كحركة دينية إصلاحية على تحالف قبائل برقة الكبيرة، وبعد الاستقلال تمت مراعاة ثقل القبائل الليبية الكبيرة وزعمائها وأعيانها، وكان الملك يعمد في الغالب إلى تعيين هذه الزعامات والقيادات في مجلس الشيوخ الذي يتم تعيينه من قبل الملك حسب دستور 1951م (دستور ليبيا، 1951م)، كما كانت تؤخذ الاعتبارات القبلية إلى حد كبير عند تعيين رؤساء الحكومات والوزراء والمناصب السامية إلى جانب الاعتبارات الأخرى، من ناحية ثانية شكلت القبيلة جزء من النظام الإداري في ليبيا، إذ كانت القبيلة أصغر وحدة إدراية في هرم السلطات الإدارية في ليبيا، وفي ظل القبيلة يجد الفرد عادة الحماية والرعاية ودعم القبيلة عند الحاجة، وذلك على حساب الدولة ومؤسساتها.

بعد انقلاب سبتمبر 1969م اعتمد النظام الحاكم على أسس اجتماعية جديدة بعد أن تخلص من القيادات التقليدية من زعماء ووجهاء القبائل بالسجن أو العزل وإبعادهم من المشهد السياسي، وباعتبار أن قادة الانقلاب أنفسهم كانوا من صغار الضباط وينتمون إلى عائلات عادية أو متوسطة، وبالرغم من إلغاء النظام السابق للقبيلة كأصغر وحدة إدارية واستبدالها بنظام المحلة إلا أن الممارسات العملية كشفت عن غير ذلك، فقد تم توظيف القبيلة والتوازنات والتحالفات القبلية لصالح سيطرة النظام الحاكم واستمراره، وتم تأسيس نظام أُطلق عليه القيادات الشعبية الاجتماعية، وهم ممثلين عن القبائل المختلفة في ليبيا، غير أنه لا توجد طريقة معينة لاختيارهم ولا سلطات أو اختصاصات محددة يمارسونها سوى ما يطلبه منهم النظام

من دعم وتقديم وثائق التأييد والمبايعة، وأحياناً استغلالهم في مواجهة المعارضين للنظام من خلال التبرؤ منهم (الكوت، 2017م).

بعد فبراير 2011م وعقب سقوط نظام القذافي لم نلحظ أي دور قبلي مهم يساهم في تسوية الأزمة الليبية، فمن الناحية التنظيمية لا يوجد هيكل اجتماعي موحد متفق عليه يجمع القبائل الليبية، غير أن ما سبق لا يعني انتفاء أو انتهاء التأثير القبلي في الشأن السياسيي الليبي، بل على العكس فقد أصبحت القبيلة خندق دفاعي للكثيرين عن مصالحهم، ولذا فإن القبيلة قد تشكل عاملاً مساعداً في تسوية الأزمة الليبية، فهي كثيرًا ما تكون مثل الزيوت التي تستخدم لتسهيل دوران وعمل الآلات والتقليل من الاحتكاك.

رابعاً – الجماعات المسلحة:

الجماعات المسلحة ظاهرة جديدة في ليبيا برزت عام 2011م بعد سقوط نظام الحكم السابق، وقد ساهم في ظهورها واستمرارها عوامل عدة أبرزها انهيار المؤسسات العسكرية والأمنية، ففي البداية تشكلت الجماعات المسلحة للقتال ضد نظام القذافي، وقد تنوعت أسس تكوين هذه الجماعات غير أن الكثير منها كان ينتمي لتيارات الإسلام السياسي مثل الإخوان المسلمين والحركات السلفية والجهادية وغيرها، كما كانت هناك تنظيمات مسلحة متطرفة مثل تنظيم القاعدة وفيما بعد تنظيم داعش، وقد اتفقت معظم تيارات الإسلام السياسي في سعيها منذ البداية على الاستيلاء على السلطة وفرض رؤيتها وبالتالي فهي تيارات إقصائية في الغالب، فيما كانت تنظيمات مسلحة ثورية أخرى تهدف إلى إسقاط النظام، والأخيرة انتهت في الغالب بعد تحقيق هدف سقوط النظام، كما ظهرت جماعات مسلحة إجرامية تستهدف الحصول على مكاسب مادية بقوة السلاح، وقد باءت معظم المعالجات الرامية إلى حل الجماعات المسلحة بالفشل منذ الإطاحة بنظام القذافي، ففي مطلع عام 2012م أعلنت حكومة الكيب عن دمج 10 آلاف مسلح في وزارة الداخلية وستة آلاف في وزارة الدفاع وإيفاد الآلاف للخارج في دورات تابعة لهذه الوزارات (الكيب،2012م).

لكن في الواقع أن أعداد الجماعات المسلحة تزايدت باعتبار أن العمل ضمن هذه الجماعات خارج إطار المؤسسات الرسمية يعود بفوائد أكثر ويتيح مرونة أكثر بالتحرك، ولم تنجح حكومة الوفاق في إخراج الجماعات المسلحة خارج المدن كما نص على ذلك الاتفاق السياسي "اتفاق الصخيرات" (الاتفاق السياسي،2015م).

مشكلة الجماعات المسلحة أنها غير متجانسة ولا تملك رؤية موحدة لمستقبل الوضع في ليبيا، كما أنه لا يوجد قانون ينظم عملها أو يسبغ عليها الشرعية، وبالتالي فإن استمرار وجودها يشكل عقبة في وجه جهود تسوية الأزمة الليبية.

المطلب الثاني: مبادرات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالأزمة الليبية وتقييم دور الجماعات غير الرسمية فيها

في هذا المطلب نحاول الاطلاع على أهم مبادرات الأمم المتحدة لتسوية الأزمة الليبية، وكذلك الدور الذي قد تكون أسندته للجماعات غير الرسمية في ليبيا بالخصوص، ومن ثم تقييم العلاقة ما بين المنظمة الدولية والتنظيمات غير الرسمية، وذلك على النحو التالي:

أولاً – مبادرات الأمم المتحدة بشأن الأزمة الليبية ودور التنظيمات غير الرسمية فيها:

حسب قرارات مجلس الأمن فإن منظمة الأمم المتحدة أصبحت معنية مباشرة بتسوية الأزمة الليبية، وأولها قرار مجلس الأمن رقم 2009 لسنة 2011 م، إذ تم بموجبه إنشاء بعثة للدعم تابعة للأمم المتحدة تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، وقد وافقت الجمعية العامة على احتياجات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من الموارد البشرية بموجب قراراها رقم 66/ 263، ومن مهام هذه البعثة "إجراء حوار سياسي يضم الجميع، وتعزيز المصالحة الوطنية والشروع في عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية"، كما أكد القرار على "أهمية تعزيز مشاركة المرأة والأقليات مشاركة كاملة على قدم المساواة في المناقشات المتعلقة بالعملية السياسية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع" (مجلس الأمن، قرار رقم 2009)، غير أن القرار المذكور لم يشر إلى مشاركة الجماعات غير الرسمية في العملية السياسية، إلا أن عبارة مشاركة الجميع تعني ذلك ضمناً في الغالب، ولعل الوقت كان مبكراً لمثل هذه الإشارة، من ناحية أخرى لم تتضح صورة الوضع الليبي في ذلك الوقت، كما أنه لم يتم الإعلان عن تحرير ليبيا من بقايا النظام السابق بعد والذي تم لاحقاً في 23 أكتوبر 2011 م (إعلان التحرير).

وقد أشار إيان مارتن ممثل الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في إحاطته التي قدمها أمام مجلس الأمن بتاريخ 26 أكتوبر 2011 م إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه الجماعات غير الرسمية في بناء ليبيا ما بعد القذافي بقوله: "وبانتهاء عصر القذافي، يمكن أن تتقدم ليبيا الجديدة إلى الأمام في بناء دولة حديثة على أساس المبادئ التي احتضنتها الثورة، وهي الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساءلة، واحترام حقوق الأقليات، وتمكين المرأة، وتعزيز المجتمع المدني" (جلسة مجلس الأمن، رقم 6639)، كما أشار تقرير مارتن إلى مشاركة المجتمع المدني في أول انتخابات بعد التحرير "من الضروري المشاركة في إجراء مشاورات واسعة النطاق، بما في ذلك مع المجتمع المدني، تعمل على إقامة توافق في الآراء فيما يتعلق بنظام الانتخابات بالنسبة لأول انتخابات تجرى في البلاد" (جلسة مجلس الأمن، رقم 6639)، كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة على دور الجماعات غير الرسمية في ليبيا في تسوية الأزمة الليبية: "في ضوء هشاشة الحالة الأمنية، من المهم قبل اعتماد الدستور الجديد أن يُعقدَ حوارٌ وطني يشارك

فيه الجميع، فمثل هذا الأمر من شأنه أن يتيح لشتى الأطراف الفاعلة، سواء أكانت أطرافا سياسية أو أطرافا تنتمي إلى القبائل أو منظمات المجتمع المدني، أن تقيم توافقا للآراء بشأن المبادئ والأولويات المزمع الاسترشاد بها ريثما يُعتمد دستور جديد" (تقرير الأمين العام، 2013/104م).

إن متابعة تطور دور منظمة الأمم المتحدة في الأحداث الجارية في ليبيا منذ عام 2011م يبين لنا دور هذه المنظمة، كما تكشف لنا عن علاقتها بالجماعات غير الرسمية فيما يتعلق بالبحث عن دور لهذه الجماعات في تسوية الأزمة الليبية، وربما كانت بعثة الأمم المتحدة متفائلة بخصوص تطورات الوضع نحو الأفضل في ليبيا، كما كانت الخطط والحلول تركز أساساً على الدور الرسمي الليبي في تسوية الأزمة الليبية من خلال المؤسسات الرسمية المعترف بها دولياً على مدى السنوات الست الماضية، بداية من المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة (مارس 2011م – أغسطس 2012م)، ثم المؤتمر الوطني العام والحكومات المنبثقة عنه (سبتمبر 2012م – يوليو 2014م)، وتلاه مجلس النواب والمجلس الرئاسي، والأخير ظهر بموجب اتفاق الصخيرات (مارس 2017م)، يعكس ذلك قرارات مجلس الأمن وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص ليبيا، وتقارير الممثل الخاص للأمين العام رئيس بعثة الدعم في ليبيا، غير أن هذا التفاؤل سرعان ما أخذ في التلاشي مع تعقد الأوضاع في ليبيا، ويمكن تتبع تطور الموقف الأممي من خلال القرارات والتقارير الصادرة عن المنظمة بخصوص ليبيا.

لقد أصدر مجلس الأمن الدولي منذ بداية الأزمة في ليبيا وحتى نهاية عام 2017م نحو 21 قراراً تتعلق بالأزمة الليبية، بعضها يتعلق بالأوضاع الجارية وبعضها الآخر يتعلق بأمور إجرائية مثل تمديد ولاية البعثة، وفيما يتعلق بإشراك المنظمات غير الرسمية في تسوية المسألة الليبية لم يظهر في هذه القرارات ما يشير إلى ذلك بشكل مباشر، إذ تركز اهتمام قرارات مجلس الأمن على المؤسسات الرسمية التي تعترف بها الأمم المتحدة، من ناحية أخرى فإن الاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات) والذي يعتبر من أبرز المبادرات التي رعتها الأمم المتحدة لتسوية الأزمة الليبية عبر شخصيات تنتمي لمجلس النواب والمؤتمر الوطني العام والمجلس الانتقالي لم تتح الفرصة للتنظيمات غير الرسمية المشاركة بشكل مباشر في الحوارت التي أفضت إليه، فقد ورد في مقدمة الاتفاق المشار إليه أن الأحزاب السياسية والقبائل والمنظمات النسائية قد ساهمت في حوارات أخرى تتعلق بالمصالحة (الاتفاق السياسي،2015م).

يمكن لنا محاولة اقتفاء العلاقة بين الأمم المتحدة والتنظيمات غير الرسمية في ليبيا من خلال الآتي:

1 – مبادرات منظمة الأمم المتحدة والجماعات المسلحة:

لعل أبرز ما ركزت عليه قرارات مجلس الأمن وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة وإحاطات رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هو تسوية وضع الجماعات المسلحة وجمع السلاح، وخاصة السلاح الكيماوي والصواريخ المحمولة المضادة للطيران، ففي تقرير الأمين العام (تقرير الأمين العام، 2011/727م) بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الذي قدمه لمجلس الأمن بتاريخ 22 نوفمبر 2011م

أشار إلى ما تشكله الجماعات المسلحة من خطر على الأوضاع، فقد ذكر أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجلس الوطني الانتقالي هو توطيد الأمن، ففي أواخر أكتوبر من نفس العام حدثت مواجهة بين من وصفهم بألوية الثوار أسفرت عن مقتل البعض من المقاتلين وضباط الشرطة، كما أشار إلى الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة الموالية لنظام القذافي أيضاً في زعزعة الأوضاع في بعض المناطق، ودعت الأمم المتحدة غير مرة إلى تسريح المسلحين غير النظاميين وحل تنظيماتهم وإدماجهم في الوزارات ذات العلاقة، وكذلك جمع الأسلحة المنتشرة خارج المؤسسات الرسمية الأمنية والعسكرية (قرار مجلس الأمن، رقم 2040).

لم تتخذ منظمة الأمم المتحدة موقفاً واضحاً تجاه هذه الجماعات رغم أنها لاعب رئيسي في المشهد الليبي إيجاباً وسلباً، كما أن هذه الجماعات كثيراً ما حددت مصير الكثير من المبادرات التابعة للأمم المتحدة وغيرها على أرض الواقع، وكثيراً ما تضمنت مبادرات الأمم المتحدة إشارات إلى دمج المسلحين في مؤسسات الدولة وإعادة تأهيلهم، لكن تلك المبادرات لم تتضمن خطط وبرامج زمنية محددة ومبرمجة زمنياً للتعامل مع قضية المسلحين، كما اكتفت الأمم المتحدة مثلاً بالمشاهدة فيما يتعلق بمبادرة الحكومة الليبية المؤقتة بشأن إعادة إدماج المسلحين غير النظاميين التي أعلنتها حكومة عبد الرحيم الكيب في ديسمبر 2011 م، وتقضي بإعادة إدماج نحو 75 ألف من المسلحين غير النظاميين في مؤسسات الدولة، دون اتخاذ موقف واضح من هذه المبادرة، أو التعرض للتعديات الخارجة عن القانون من بعض هذه الجماعات، وهو ما أكده تقرير الأمين العام بالخصوص والمقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ 1مارس2012م (Secretary-General) 2012/129، واكتفت بعثة الدعم بإرسال خبير أمني لوزارة الداخلية لمساعدتها في خططها التدريبية في ديسمبر 2011م، بل إن الأمم المتحدة أيدت تشكيل تنظيم من المسلحين في عام 2012 م، وهو تشكيل اللجنة الأمنية العليا التي ضمت أكثر من 60 ألف من المسلحين، ووصف ممثل الأمين العام في ليبيا إيان مارتن هذا الإجراء بأنه أمر إيجابي باعتباره يسعى إلى توحيد الكتائب المسلحة في تنظيم واحد بالرغم من خشيته من أن ذلك قد يشكل جسماً موازياً أو بديلاً للأجهزة الرسمية، وهو ما حدث لاحقاً بالفعل، ويؤكد السيد مارتن بأن دور الأمم المتحدة يقتصر على "توفير الخبرة والمشورة والتنسيق" (المبعوث الخاص، مايو 2011 م).

وتعكس تقارير بعثة الدعم التحول الواضح في رؤيتها لدور الجماعات المسلحة، فقد ظهر ذلك في تقرير رئيس البعثة إلى مجلس الأمن بتاريخ 9 ديسمبر 2013 م بقوله: "ولقد شهدنا في الأسابيع الماضية تعبيراً عن الاحباط تجاه العملية السياسية وحيال بعض كتائب الثوار، ظهر على نطاق شعبي في عدد من المظاهرات والاعتصامات" (المبعوث الخاص، ديسمبر 2013م).

وتدرك الأمم المتحدة الدور السلبي الذي تؤديه معظم الجماعات المسلحة من الناحية الأمنية والاقتصادية، وهو ما عبر عنه رئيس مجلس الأمن في ديسمبر 2013 م بقوله: "ويعرب المجلس عن قلقه إزاء استخدام الجماعات المسلحة القوة ضد مؤسسات الدولة، بما في ذلك الاستيلاء غير المشروع على منشآت الطاقة وتهريب الموارد الطبيعية، ويحث على إعادة وضع جميع المنشآت تحت سيطرة السلطات المختصة، ويرحب بجهود الحكومة الليبية الرامية إلى التوصل سلميا إلى حل لعمليات تعطيل صادرات الطاقة الليبية، ويشجعها على مواصلة بذلها" (بيان رئيس مجلس الأمن، 2013 م)، وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع في ليبيا في فبراير 2014م إشارة إلى استمرار تردي الوضع الأمني، وكذلك عدم القدرة على إيجاد حلول تتعلق بالجماعات المسلحة، إذ جاء فيه: "تواصل تدهور البيئة الأمنية، ولم يحرز أي تقدم نحو إدماج أفراد الكتائب في إطار جيش وطني وقوة شرطة يتسمان بالفعالية أو نحو نزع سلاح الجماعات المسلحة الأخرى" (الأمين العام، 131 / 2014 م).

من ناحية أخرى فإن الأمم المتحدة ملزمة بالإشراف على جمع السلاح من الجماعات المسلحة بموجب اتفاق الصخيرات "تقوم حكومة الوفاق الوطني من خلال الجيش والمؤسسات الأمنية، وفقاً للإجراءات والقوانين ذات الصلة، بالتنسيق مع التشكيلات المسلحة والمجالس البلدية، وبإشراف ومساعدة من الأمم المتحدة، بتجميع كافة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والذخائر الخاصة بها، حسب خطة وجدول زمني مكتوبيْن يتم الاتفاق عليهما في غضون ستين يوماً" (الاتفاق السياسي، 2015 م)، وهو ما لم يحث رغم مرور أكثر من سنتين على الاتفاق السياسي.

وقد عبر عما سبق رئيس بعثة الدعم في ليبيا برناندينو ليون بوصفه للجماعات المسلحة بأنها "تبدو غافلة عن المصلحة الوطنية" (رئيس البعثة، 7387)، مع ذلك أشار الاتفاق السياسي الذي تم التوقيع عليه بمدينة الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015م إلى أهمية الدور الذي لعبه المسلحون في تغيير النظام في ليبيا وإلى ضرورة ألا يكون هؤلاء المسلحون عقبة في سبيل التحول الديمقراطي "لقد آن الأوان للمضي قدماً نحو مرحلة جديدة من انتقال ليبيا، تتيح للثوار فرصةً ليكونوا جزءاً من جيش حديث ومهني تم إصلاحه ويخضع لسيطرة الحكومة المباشرة، أو لإعادة إدماجهم في الحياة المدنية بما يليق بالتضحيات التي قدموها (الاتفاق السياسي، 2015م).

2 – مبادرات الأمم المتحدة والأحزاب والتيارات السياسية:

بالإشارة إلى حالة الضعف والتفكك وقلة خبرة الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية عموماً خلال أكثر من أربعة عقود فإنه يلاحظ الضعف الشديد لدور هذه الأحزاب والتيارات السياسية في المساهمة في تسوية الأزمة الليبية، ورغم ظهور موقف شعبي سلبي تجاه الأحزاب في ليبيا خلال عام 2013 م بسبب أدائها الضعيف والسلبي إلا أن بعثة الدعم في ليبيا اكتفت بالإشارة إلى ذلك فقط (رئيس البعثة، سبتمبر 2013م) دون أن تشير إلى أية معالجات، من ناحية أخرى عمدت البعثة في مرات نادرة إلى اللقاء بالأحزاب السياسية،

ومنها لقاء رئيس البعثة برناندينو ليون بقادة بعض الأحزاب السياسية الليبية في جولة أولى بالجزائر يومي 10 و 11 مارس 2015 م (اجتماع الأحزاب السياسية، مارس 2015 م)، ثم عُقدت جولة ثانية بين هذه الأحزاب في العاصمة الجزائرية أيضاً في 13 أبريل 2015 م، وتلتها جولة ثالثة في 3 يونيو 2015م، غير أن ما تم الإعلان عنه لا يتعدى الحرص على الحوار والتشاور دون أن تكون للأحزاب مبادرة واضحة أو منحها دوراً محدداً من قبل بعثة الدعم بشأن تسوية الأزمة الليبية، وبدراسة مضمون ما صدر عن لقاءات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالأحزاب السياسية في الجزائر في شهور مارس وأبريل ويونيو نلاحظ أن ما صدر لا يرقى إلى المبادرة المتكاملة في تسوية الأزمة الليبية، ولا حتى إلى مستوى المشاركة في تسويتها، فقد جاء فيما صدر عن هذه اللقاءات عبارات من قبيل التعبير عن الاستياء من استمرار القتال والدعوة لوقفه، وأن الحل يكون من خلال الحوار، والتأكيد على مبدأ المشاركة في إعادة بناء ليبيا الجديدة، وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان، ودعوة وسائل الإعلام لتأدية دور إيجابي يدعم وحدة ليبيا، وغيرها من الأماني والمشاعر والدعوات (الأحزاب السياسية، UNSMIL).

3 – مبادرات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني:

إن الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني في التنمية والاستقرار تجعلنا نتساءل بخصوص الأزمة الليبية: هل بذلت منظمات المجتمع المدني في ليبيا جهداً كافياً للمساهمة في تسوية الأزمة الليبية؟ وهل قامت بعثة الدعم في ليبيا بافساح المجال لإشراك منظمات المجتمع المدني في تسوية الأزمة الليبية؟ يلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة كثيراً ما تشير في تقاريرها إلى أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تسوية الأزمة الليبية وإعادة بناء الدولة والتنمية، لكن من الناحية العملية لم يثبت إعطاء دور كاف لهذه المنظمات وإشراكها بشكل مباشر، وقد لوحظ محاولة اقحام المرأة وتشجيعها للمشاركة فيما يجري من خلال عقد اللقاءات وورش العمل والدورات التدريبية، ومن ذلك على سبيل المثال عقد لقائين قبل وبعد مؤتمر الصخيرات (21 أبريل 2015م و26 أغسطس 2015م) حيث شددت المشاركات في مؤتمر للمرأة برعاية الأمم المتحدة على أهمية الحوار (بوابة الوسط، أبريل 2017م)، وهو دور مساند لعملية الحوار لا يرقى إلى المشاركة فيه.

وفي الواقع فإن ما يمكن أن يثار بالخصوص هو حداثة منظمات المجتمع المدني في ليبيا وانعدام الخبرة لديها وهشاشة بنيانها في مجتمع يفتقر إلى هذا النوع من الثقافة أصلاً، وهو ما لا يشجع المنظمة الدولية ربما على إعطاء دور أكبر لهذه المنظمات، أو لعل ضعف هذه المنظمات وافتقارها إلى روح المبادرة والخبرة والكفاءة هو ما حال دون قدرتها على القيام بالضغط على منظمة الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف، وربما هو كل الأسباب المذكورة مجتمعة.

ومن خلال تتبع مبادرات الأمم المتحدة وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني في ليبيا يمكن لنا إبداء بعض الملاحظات ومن أهمها:

أ – أن الأمم المتحدة لم تتعامل مع منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بمبادراتها الخاصة بتسوية الأزمة الليبية بشكل مباشر سواء على مستوى المنظمات أو النشطاء.

ب – أن معظم اهتمامات المنظمة الدولية تتركز في إقامة ورش عمل ودورات تدريبية لفائدة هذه المنظمات، وهذا يشير إلى سعي المنظمة الدولية إلى بناء منظمات المجتمع المدني في ليبيا والنهوض بها وليس إلى إشراكها في تسوية الأزمة.

ج – لم تبادر منظمات المجتمع المدني بتقديم مبادرات متكاملة لتسوية الأزمة الليبية، واكتفت بممارسة دور التلميذ الذي يتلقى الدروس والتدريب من المنظمات الدولية.

د – أن من بين أبرز الأسباب التي قد تجعل المنظمة الدولية لا تركز على منظمات المجتمع المدني في ليبيا في تعاملها مع الأزمة الليبية على الأرجح يعود إلى ضعف هذه المنظمات وعدم قدرتها على التأثير في مجريات الأزمة، فهي لا تملك القيادات والنخب القادرة على المبادرة والتأثير في الرأي العام.

4– مبادرات الأمم المتحدة والقبائل الليبية:

لا ينتظر من منظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية أن تولي القبائل الليبية كتنظيمات غير رسمية أهمية في تعاطيها مع الشأن الليبي، غير أنها تدرك الدور المساند الذي قد تؤديه القبائل في الدفع باتجاه تسوية الأزمة الليبية، ولذا لاحظنا خلو معظم مبادراتها ونشاطاتها المتعلقة بالأزمة من الإشارة إلى أي دور للقبائل، واكتفت في إشارات قليلة إلى أهمية إسهام القبائل في تسوية الأزمة.

غير أن ما سبق لا ينفي الحرص الشديد من المنظمة الدولية على الاهتمام بالعرقيات وخاصة الأقليات، وهو ما يأتي ضمن سياق عام في سياسة المنظمة الدولية لحماية الأقليات في العالم ودعمها للحصول على حقوقها، وفي هذا الإطار التقى المبعوث الأممي غسان سلامة ممثلين من الأمازيغ المتحدثين بالأمازيغية والطوارق والتبو في منتصف أكتوبر 2017 م، وقالت البعثة إن "لقاء سلامة هيئات تمثيلية للطوارق والتبو والأمازيغ، جاء بهدف مناقشة التنمية المحلية، وحقوقهم الدستورية، ودمجهم في الحياة السياسية" (بوابة الوسط، أكتوبر 2017 م).

ثانياً – تقييم علاقة الأمم المتحدة بالتنظيمات غير الرسمية الليبية في مجال تسوية الأزمة:

إن إشراك التنظيمات غير الرسمية في التعاطي مع الأزمة الليبية يعتبر عملية محاطة بالحذر، فإذا سلمنا بأهمية إشراك هذه التنظيمات فإلى أي مدى يمكن إشراكها، إذ أن إعطائها دور كبير قد تكون له نتائج سلبية لأنه سيكون على حساب السلطات والمؤسسات الرسمية للدولة، وهو ما يعني إضافة طرف آخر لأطراف الصراع الرسمية وعرقلة أداء هذه السلطات والمؤسسات، ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد على دور السلطات والمؤسسات الرسمية فقط واستبعاد هذه الجماعات من مبادرات الأمم المتحدة له نتائج سلبية

أيضاً، إذ أنه لا يمكن تجاهل تأثير الجماعات غير الرسمية وقدرتها على انجاح أو عرقلة هذه المبادرات لما لها من قوة على أرض الواقع وتأثير في القاعدة العريضة من الشعب، وهناك العديد من الملاحظات التي يمكن اثارتها فيما يتعلق بعلاقة المنظمة الدولية بالتنظيمات غير الرسمية لتسوية الأزمة الليبية:

1 – الدور الهامشي المحتشم للمنظمة الدولية في الأزمة الليبية: لقد أشارت الأمم المتحدة في وثائقها عدة مرات إلى دور الجماعات غير الرسمية في ليبيا وضرورة إشراكها فيما يجري من جهود لتسوية الأزمة، ومن ذلك قرارات مجلس الأمن الخاصة بليبيا ومنها القرار رقم 2095 الذي أكد على "تعزيز تمكين جميع شرائح المجتمع الليبي ومشاركتها السياسية، ولا سيما النساء والأقليات، بما في ذلك عملية صياغة الدستور، ودعم زيادة تطوير المجتمع المدني الليبي" (قرار مجلس الأمن، رقم 2029)، ورغم إدراك بعثة الأمم المتحدة للدعم للأدوار التي تمثلها التنظيمات غير الرسمية ولحجمها فإنها لم تعمل بطريقة تراعي هذه المعطيات على صعيد الواقع، فالأمم المتحدة كما يظهر في العديد من وثائقها تدرك مدى ضعف وهشاشة منظمات المجتمع المدني والأحزاب في ليبيا وقلة خبرتها، من ناحية أخرى لا يبدو أن الأحزاب والقبائل والجماعات المسلحة ومنظمات المجتمع المدني قادرة على القيام بتقديم المبادرات وتأدية دور إيجابي في بناء مؤسسات الدولة وحل الأزمة الليبية.

ألم يكن من الأجدر أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز دور المؤسسات الأمنية والعسكرية وتسريع تسريح الجماعات المسلحة غير الرسمية التي تعرقل في الغالب قيام تلك المؤسسات ؟ ولعل ما لم تعمل بعثة الأمم المتحدة ولا السلطات الرسمية الليبية المتعاقبة باتجاهه هو العمل على إنهاء التنظيمات المسلحة التي كان يجب أن تنتهي وفق جدول زمني محدد تصبح بعدها عرضة لإجراءات عقابية محددة أيضاً، فمعظم هذه التنظيمات ليست على استعداد أن تفرط فيما حققته من مغانم إلا إذا كان ما ستدفعه من ثمن يفوق هذه المغانم، لقد جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 21 فبراير 2013م بأن الكثير من المسلحين "ليس لديهم استعداد لتسليم أسلحتهم إلى السلطات الحكومية أو القبول باستيعابهم في الهياكل الرسمية للأمن في الدولة أو باستئناف الحياة المدنية، ومن الضروري إحراز تقدم في إيجاد فرص العمل لهؤلاء المقاتلين وتقديم الدعم الاجتماعي والطبي إليهم" (تقرير الأمين العام، 104 / 2013م)، وهو ما كرره في تقرير له بعد عدة أشهر (سبتمبر 2013 م) بقوله: "وما زال وضع كتائب الثوار وعلاقتها بالدولة مسألة تثير الخلاف وعدم الاستقرار بشكل كبير في المجتمع الليبي، ومن المهم غاية الأهمية التوصل إلى توافق آراء بشأن مستقبلها في الهيكل الأمني الليبي المتطور، وأرحب في هذا الصدد بإعادة تأكيد السلطات الليبية الطابعَ الملح لهذا المسعى، وستواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها حسب ما تطلبه السلطات الليبية" (تقرير الأمين العام، 516 / 2013 م).

لقد ظلت بعثة الأمم المتحدة تعمل على المستوى الليبي الرسمي في المجال الأمني، وهي على سبيل المثال لم تتواصل مباشرة مع الجماعات المسلحة بشكل كاف، ومن ثم القيام بدراسة أوضاع هذه الجماعات ووضع المقترحات المثلى لإدماجها في المؤسسات الرسمية.

لقد اكتفت الأمم المتحدة بدور المتفرج أو الراصد أو الناصح إزاء تطورات الوضع الليبي في كثير من الأحيان خاصة خلال السنوات الأولى، كما أن النشاطات التي تمارسها في الغالب تتعلق بخدمات لوجستية كتوزيع المساعدات أو إقامة المؤتمرات وورش العمل أو إرسال مستشارين، وكان على المنظمة الدولية مثلاً أن تبادر بالحلول وأن تضمن تقديم الدعم الداخلي والدولي لنجاح مبادراتها.

إن دور الأمم المتحدة الذي يبدو مكبلاً بالقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن لم يكن كذلك عام2011 م خلال صراع النظام ضد معارضيه، ورغم أن حجة التدخل في ليبيا عام 2011 م كانت حماية المدنيين من بطش النظام فإن هؤلاء المدنيين تأذوا أكثر بكثير خلال السنوات الماضية، ولم تحرك المنظمة الدولية ساكناً لحماية هؤلاء المدنيين، واكتفت بإصدار البيانات والتنديدات مثلها مثل أية منظمة مدنية.

2 – إهمال التنظيمات غير الرسمية فيما يتعلق بدورها في تسوية الأزمة الليبية: إن معظم النشاط الأممي الذي يشرك الجماعات غير الرسمية في ليبيا لا يرقى إلى إشراكها في نشاط سياسي مهم يتعلق بمبادرات تسوية الأزمة الليبية، كما أن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة وتقارير بعثة الدعم في ليبيا تتميز بتقديم عرض ووصف لما يجري من احداث في ليبيا، وتشير التقارير إلى أوجه القصور والانتهاكات والفساد، غير أن البعثة لا تقدم مبادرات ملموسة لمواجهة ذلك، ويلاحظ أن نشاطات الأمم المتحدة عبر بعثتها في ليبيا والمتعلقة بالتنظيمات غير الرسمية تتمحور في الغالب حول بعض النشاطات، ومن بين هذه النشاطات، كما سبق الإشارة، إقامة ورش العمل والدورات التدريبية وتقديم المشورة.

ورغم تقارير وتصريحات بعثة الدعم في ليبيا المؤكدة على أهمية دور المجتمع المدني وبعض الجماعات غير الرسمية الأخرى في خروج ليبيا من أزمتها إلا أن اهتمام البعثة بها والدور الذي تسنده لها لا يعكس ذلك، إن عدم إعطاء دور كبير للجماعات غير الرسمية في مبادرات الأمم المتحدة يعني أن البعثة تعتمد على الدور الرسمي فقط، فإذا علمنا أن السلطات الرسمية متناحرة وضعيفة أساساً فهذا يعني دور ضعيف لأداء بعثة الأمم المتحدة في المجمل.

وربما يمكن إيجاد المبرر لبعثة الأمم المتحدة لتركيزها على المؤسسات الرسمية في مبادرات الحوار في ليبيا والبحث عن الحلول لو كانت ليبيا دولة مستقرة، لكن في الشأن الليبي والدولة تعاني من الانقسام والصراعات وكل المؤسسات الرسمية تقريباً المتصدرة للمشهد السياسي تعتبر فاقدة للشرعية ومنتهية الصلاحية لا يمكن تبرير التركيز على هذه المؤسسات وتجاهل المنظمات غير الرسمية، مثل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والقبائل والجماعات المسلحة.

الخاتمة:

فيما سبق حاولنا استطلاع دور التنظيمات غير الرسمية في تسوية الأزمة الليبية من خلال منظمة الأمم المتحدة، وقد تبين لنا أن هناك جملة من الاستنتاجات يمكن عرضها كما يلي:

1 – يلاحظ أن الجماعات غير الرسمية في ليبيا هي جماعات تفتقر إلى التنظيم والتأثير والخبرة خاصة فيما يتعلق بالشأن السياسي، فهذه الجماعات لم تتح لها الفرصة لتنظيم نفسها أو التعبير عن توجهاتها لعدة أسباب منها: أن بعضها كان محضوراً منذ الاستقلال كالأحزاب السياسية، وبعضها كان مقيداً بقوانين لا تتيح له الاستقلالية والتطور، كما أن منظمات المجتمع المدني هي الأخرى تفتقر إلى الخبرة، أما القبيلة فإن قيامها بدور سياسي هو أمر مستهجن يتعارض مع قيم الدولة المدنية، ولم تتح لها الفرصة للتعاطي مع الشأن السياسي، أما فيما يتعلق بالجماعات المسلحة فهي ظاهرة استثنائية حديثة ظهرت إلى الوجود منذ عام 2011م، وكانت تهدف لإسقاط النظام الحاكم غير أنها استمرت بعد سقوطه بل وتضاعفت أعدادها وزاد نفوذها.

2 – يلاحظ أن تقارير الأمم المتحدة بشأن ليبيا خلت من إشارات جادة إلى دور التنظيمات غير الرسمية في ليبيا، ومن ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة وإحاطات رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. فكما يبدو أن المنظمة تتعامل مع السلطات الرسمية وما يعزز دورها فقط، ولعلها ترى في الجماعات غير الرسمية طرف لا يمكن الاعتماد عليه في تسوية الأزمة الليبية.

3 – يؤخذ على دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أيضاً بأنه دور استشاري، ولا تملك البعثة ما يجبر الخارجين على القانون أو الاتفاقات التي ترعاها أو تسليط عقوبات عليهم، مما يجعل دورها عديم الفاعلية في الغالب.

4 – اتسم دور الأمم المتحد تجاه دور التنظيمات غير الرسمية بالتذبذب وعدم الوضوح، كما افتقر إلى وجود خطة واضحة محددة المعالم لدور هذه التنظيمات.

5 – يؤخذ على التنظيمات غير الرسمية عدم قيامها بأية مبادرات تذكر باتجاه تسوية الأزمة الليبية أو مشاركتها بفاعلية في المبادرات المطروحة من الأمم المتحدة أو غيرها بالخصوص.

التوصيات:

وفي نهاية هذا البحث يمكن الخروج ببعض من المقترحات تتعلق بالعلاقة بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والتنظيمات غير الرسمية من أجل إنجاح المبادرات المتعلقة بتسوية الأزمة الليبية ومنها:

1 – ضرورة انتظام الجماعات غير الرسمية في هياكل ومؤسسات قوية مؤثرة، وضرورة إسهامها في تقديم مبادرات تعمل على تسوية الأزمة الليبية.

2 – تعزيز دور المنظمة الدولية في ليبيا إذ يبدو هذا الدور ضعيفاً في الكثير من النواحي، كما أن المنظمة الدولية تستطيع تأدية دور الوسيط بين الأطراف المتناحرة، وعدم الاكتفاء بدور المستشار أو المتفرج، فالليبيون ليسوا في حاجة إلى استشارات الأمم المتحدة ودوراتها التدريبية التي تتباهى بتقديمها لمنظمات المجتمع المدني بقدر حاجتهم إلى وسيط حازم يساعدهم على الخروج من مستنقع خلافاتهم.

وفي الختام فإنه يمكننا التأكيد على فرضية الدراسة التي ترى بأن مبادرات الأمم المتحدة الخاصة بتسوية الأزمة الليبية لم توفق في التعامل مع الجماعات غير الرسمية بشكل سليم ولم تمنحها دوراً ايجابياً ما أثر على تسوية الأزمة الليبية سلباً. من ناحية أخرى فإن هذه الورقة البحثية ترغب في فتح الباب نحو المزيد من الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الرسمية في ليبيا، وهو يتضمن بالضرورة التعرف على طبيعة الجماعات غير الرسمية وحجمها والدور الذي يمكن أن تمارسه في إعادة البناء.

مراجع البحث:

الاتفاق السياسي (اتفاق الصخيرات)، 2015.

اجتماع الأحزاب السياسية والنشطاء السياسيين في الجزائر، أخبار الأمم المتحدة، 2015/3/11.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا UNSMIL الأحزاب السياسية الليبية والنشطاء السياسيون يختتمون اجتماعهم الثاني في الجزائر، https://unsmil.unmissions.org/ar.

بوابة الوسط، سلامة يلتقي "الأقليات الليبية" قبيل انطلاق الجولة الثانية لتعديل "الصخيرات"، القاهرة، السبت 14 أكتوبر، 2017، https://aawsat.com/home/article/1051701.

بوابة الوسط، محطات الحوار السياسي الليبي - من غدامس إلى القاهرة، القاهرة، الجمعة 7 أبريل 2017، http://alwasat.ly/ar/news/libya/138162/.

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن حول الوضع في ليبيا بتاريخ 16 ديسمبر 2013، مجلس الأمن، S/PRST/2013/21.

تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مجلس الأمن، 22 نوفمبر 2011، 727 /S/2011.

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مجلس الأمن، 21 فبراير 2013، S/2013/104.

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مجلس الأمن، 21 فبراير 2013، S/2013/104.

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مجلس الأمن، 5 سبتمبر 2013، S/2013//516.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول بعثة الدعم في ليبيا، 26 فبراير 2014، مجلس الأمن، S/2014/131.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن بعثة الدعم في ليبيا بتاريخ 30 أغسطس 2012 والمقدم إلى مجلس الأمن، S/2012/675.

جلسة مجلس الأمن رقم 6639 بتاريخ 26 أكتوبر 2011، S/pv.6639.

دستور المملكة الليبية سنة 1951.

رئيس بعثة الأمم المتحدة إيان مارتن أمام مجلس الأمن، جلسة رقم 6768، بتاريخ 10 مايو 2012، S/pv.6768.

رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا برناندينو ليون أمام مجلس الأمن، مجلس الأمن الدولي، S/pv/7387.

رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا طارق متري إلى مجلس الأمن الدولي، مكتب إعلام البعثة، 9 ديسمبر 2013.

رئيس بعثة الدعم في ليبيا طارق متري، بتاريخ 16 سبتمبر 2013.

عميش، إبراهيم فتحي، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ج 1، برنيق للطباعة والنشر، 2008.

قانون رقم 19 لسنة 2001 بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية.

قرار مجلس الأمن رقم 2095 الصادر بتاريخ 14 مارس 2013، S/RES/2095 (2013)

قرار مجلس الأمن رقم 2009 لسنة 2011، 16 سبتمبر 2011،S/RES/2009(2011) .

قرار مجلس الأمن رقم 2009، 16 سبتمبر 2011، S/RES/2009(2011).

قرار مجلس الأمن رقم 2040 الصادر بتاريخ 12 مارس 2012، الفقرة 6 (ج، د)، S/res/2040(2012).

الكوت، البشير علي، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة الأخضر، الوادي – الجزائر، العدد: 17، يناير 2017. ص ص 102 – 106

الكيب، عبد الرحيم، كلمة أمام مجلس الأمن بتاريخ 7 مارس 2012، الجلسة 6731، S/pv.6731.

مجلس قيادة الثورة، القانون رقم 17 لسنة 1972 بشأن تجريم الحزبية،، 30 مايو 1972 م.

معمر القذافي الكتاب الأخضر (الفصل الأول) الذي وضعه: "من تحزب خان" و"الحزبية إجهاض للديمقراطية".

وزارة العدل، قانون رقم 29 لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، بتاريخ 2 مايو 2012.

Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya, Security Council - United Nations, 1 March 2012, S/2012/129. www.un.org/arabic/news/story.asp?